الليرة السورية في سقوط حر بعد انغلاق نوافذ تمويل دمشق

الأزمة المالية اللبنانية تقلص شرايين تهريب الدولارات

تسارع انهيار العملة السورية مع انغلاق نوافذ تمويل الحكومة السورية، حيث أدت أزمة السيولة والانتفاضة الشعبية في لبنان إلى انقطاع تدفق الدولارات إلى دمشق في وقت تلاشت فيه قدرة إيران المختنقة بالعقوبات الأميركية على مساعدتها.

أرخص من سعر الورق

دمشق - انحدرت قيمة الليرة السورية بشكل حاد أمس لتصل إلى أدنى مستوياتها حين تجاوز سعر الدولار حاجز ألف ليرة في السوق السوداء، في سياق تراجع مستمر منذ أشهر، الأمر الذي انعكس في غليان أسعار جميع السلع.

ويتزامن الانخفاض المتسارع مع تفاقم أزمة السيولة في لبنان المجاور، والذي شكل خلال السنوات الماضية ممرا لدخول العملة الأجنبية إلى سوريا الخاضعة لعقوبات اقتصادية مشددة.

ويجمع المراقبون على أن الأزمة المالية اللبنانية قطعت أحد أهم مصادر تمويل الحكومة السورية، بعد ارتباك عمل المصارف ومكاتب الصرافة وفرض قيود على حركة الأموال إلى الخارج.

وكانت تقارير محلية قد تناولت ظاهرة دخول كميات كبيرة من العملة السورية لسحب الدولارات من السوق اللبنانية لتمويل حاجات الحكومة السورية التي تعاني من أزمات مالية عميقة بسبب العقوبات الدولية.

وكشف البنك المركزي اللبناني الشهر الماضي عن "محاولة 3 صيارفة إدخال عملات نقدية عربية إلى الأراضي اللبنانية لتبديلها في أسواق بيروت إلى الدولار" في إشارة واضحة إلى تهريب العملة السورية بحسب محللين.

كما تفاقمت أزمة تمويل الحكومة السورية بسبب اختناق الاقتصاد الإيراني بالعقوبات الأميركية، حيث انهمكت طهران بأزماتها العميقة وانفجار الاحتجاجات، ولم تعد قادرة على مساعدة دمشق ولا حتى تزويدها بالنفط الخام.

ونسبت وكالة الصحافة الفرنسية إلى أحد الصرافين في دمشق تأكيده أنه باع الدولار أمس للمرة الأولى مقابل ألف ليرة سورية في السوق السوداء، وهو ما يزيد على ضعف سعر الصرف الرسمي الذي لا يزال ثابتا على 434 ليرة سورية، وفق موقع المصرف المركزي.

وقبل اندلاع النزاع في مارس عام 2011 كان الدولار يساوي 48 ليرة سورية.

ويعكس انخفاض قيمة الليرة مدى انهيار الاقتصاد نتيجة تقلص المداخيل والإيرادات وانخفاض احتياطي القطع الأجنبي في ظل خضوع دمشق لعقوبات اقتصادية أميركية وأوروبية تفاقم اختناقها الاقتصادي.

جهاد يازجي

الليرة السورية تأثرت بصعوبة شراء الدولار من لبنان

وقال أحد التجار في البلدة القديمة في دمشق، مفضلا عدم ذكر اسمه إن "الأسعار تضاعفت مرتين خلال الشهرين الماضيين... من المواد الغذائية والتموينية إلى المواصلات، الجميع يُعيد تسعير بضاعته وفق سعر صرف الدولار الجديد".

وأكد رئيس تحرير النشرة الاقتصادية الالكترونية "سيريا ريبورت" جهاد يازجي أن أسباب انخفاض قيمة الليرة متعددة، وأحدها مرتبط بالأزمة في لبنان.

وأوضح أن "سوريا تقليديا تشتري جزءاً مهماً من الدولار من السوق اللبنانية وقد زاد استخدامها أكثر مع بدء الاحتجاجات في العام 2011 والعقوبات" وبالنتيجة فإن سوريا تأثرت اليوم بصعوبة شراء الدولار من لبنان.

ومع تشديد العقوبات الاقتصادية على سوريا، لجأ الكثير من رجال الأعمال السوريين إلى لبنان لفتح أعمال جديدة لهم، ووضعوا الأموال في مصارفه واستخدموه طريقاً لمرور الواردات إلى سوريا.

وأدت أزمة السيولة في لبنان وتحديد المصارف سقفاً لسحب الدولار، إلى ارتفاع سعر صرف الليرة اللبنانية في السوق الموازية إلى أكثر من ألفي ليرة للدولار، رغم تثبيتها رسميا عند 1507 ليرات مقابل الدولار منذ سنوات، إلى أكثر من ألفين في السوق.

وأكد المحلل في الشأن السوري ساموئيل راماني أن الليرة السورية خسرت 30 بالمئة من قيمتها منذ بدء الحراك الشعبي في لبنان ضد الطبقة السياسية في 17 أكتوبر الماضي. وأضاف أنه "يبدو أن الأزمة الاقتصادية في سوريا باتت أسوأ من تلك في لبنان" منذ بدء الاحتجاجات.

وقال شاب ثلاثيني، يعمل في متجر لبيع الهواتف في دمشق "أستورد البضائع من لبنان، وقد تأثرنا بشكل مباشر من ارتفاع سعر صرف الدولار هناك، وبتنا مضطرين لرفع الأسعار".

وأضاف أنه "في النهاية سينعكس كل ذلك على السوق، وليس بمقدور الجميع الدفع وفق الأسعار الجديدة... نخشى المزيد من الانهيار".

ويأتي تراجع قيمة الليرة السورية بعد أزمة وقود حادة شهدتها مناطق سيطرة القوات الحكومية خلال الصيف، وقد فاقمتها العقوبات الأميركية على إيران بعدما توقف لأشهر عدة خط ائتماني يربطها بإيران لتأمين النفط بشكل رئيسي.

حوافز أردنية لجذب التجارة العراقية لميناء العقبة

أكدت الحكومتان العراقية والأردنية سعيهما لتعزيز استخدام ميناء العقبة في استقبال الواردات العراقية في ظل ارتباك عمل الموانئ العراقية بسبب الاحتجاجات وتراجع التجارة مع إيران لأسباب كثيرة بينها اتساع مقاطعة العراقيين للبضائع الإيرانية.

بغداد - تتجه الحكومة العراقية لتكثيف اعتمادها على ميناء العقبة الأردني بعد تطوير شرايين النقل التجاري بين البلدين في ظل ضعف البنية التحتية لموانئ جنوب العراق وتصاعد الاحتجاجات الشعبية على أبوابها.

وقال وزير التجارة العراقي محمد هاشم العاني إن الحكومة اتخذت إجراءات لتوسيع الاستفادة من ميناء العقبة الأردني خاصة في ظل الحوافز التي قدمتها عمّان للجانب العراقي، والتي تتضمن خصما نسبته 75 بالمئة على رسوم المناولة لمستوردات العراق عبر الميناء الأردني.

ويعد ميناء العقبة الشريان الموازي لميناء أم قصر العراقي، الذي يعاني منذ بداية شهر أكتوبر الماضي من إغلاقات متكررة بسبب احتجاجات على أبوابه في إطار انتفاضة واسعة تعم معظم مدن وسط وجنوب العراق.

وتحاول الحكومة الأردنية تشجيع المستوردين العراقيين على توسيع نشاطهم عبر ميناء العقبة بعد عودة الحياة إلى الخط البري بين البلدين الذي تعرض للإغلاق والدمار خلال احتلال تنظيم داعش لمعظم محافظة الأنبار العراقية المحاذية للأردن.

وقال وزير التجارة الأردني طارق الحموري بعد لقائه بنظيره العراقي في إسطنبول على هامش اجتماعات اللجنة الاقتصادية الدائمة لمنظمة التعاون الإسلامي، إن عمّان على استعداد لحل أيّ صعوبات قد تواجه المستوردين ورجال الأعمال العراقيين خلال استخدامهم ميناء العقبة.

وأكد الوزيران أهمية تنفيذ الاتفاقيات والتفاهمات التي توصل إليها الجانبان في بداية العام الحالي، وأهمية تنفيذها، وخاصة ما يتعلق بالنشاط التجاري وإقامة مناطق صناعية وتجارية حرة على الحدود بين البلدين.

وكانت حركة التبادل التجاري بين البلدين قد توقفت بشكل شبه كلي على مدى أربع سنوات بسبب احتلال تنظيم داعش للمناطق القريبة من حدود البلدين، وهو ما أدى إلى تفاقم الأزمات الاقتصادية في الأردن، بسبب اعتماده الشديد على السوق العراقية الكبيرة.

طارق الحموري

الأردن مستعد لحل أيّ صعوبات تواجه المستوردين العراقيين

ويقول محللون إن حاجة العراق إلى الموانئ الأردنية تزايدت أيضا بسبب الاحتجاجات داخل إيران والتي أدت إلى إغلاقات متكررة لبعض المنافذ الحدودية بين العراق وإيران.

وأغلقت طهران منافذها الحدودية مع العراق في خطوة قالت إنها لأسباب أمنية، ثم أعادت فتحها بداية من الأسبوع الماضي، لكن حركة التجارة عبرها تراجعت بشكل كبير.

كما تتصاعد في العراق حملات لمقاطعة البضائع الإيرانية في إطار الاحتجاجات الشعبية على نفوذ طهران المتغلغل في الساحة السياسية العراقي، وهو ما يدفع التجار للبحث عن بدائل أخرى، وهو ما يزيد الحاجة للبضائع الأردنية والسلع المستوردة عبر ميناء العقبة.

إسرائيل تستعد لضخ الغاز لمصر والأردن

لندن - أعلنت إسرائيل الثلاثاء أن الغاز الطبيعي سيبدأ بالتدفق من حقل ليفياثان الواقع على البحر المتوسط في غضون أسبوعين، تمهيدا لتصديره إلى الأردن ومصر.

ونقلت صحيفة هآرتس الإسرائيلية عن وزير الطاقة يوفال شتاينتس قوله "سيبدأ تصدير الغاز إلى مصر والأردن بعد وقت قصير".

وتقول إسرائيل إن حقل الغاز يقع على بعد حوالي 130 كيلومترا قبالة ميناء حيفا.

وأشار شتاينتس إلى أنه على الرغم من اعتراضات بعض المختصين بالبيئة، فإنه لا يوجد ما يمنع إسرائيل من تصدير الغاز إلى أوروبا.

ونسبت الصحيفة لنائب رئيس شركة نوبل إنرجي بنيامين زومر قوله "قبل نهاية العام سنبدأ بتزويد السوق المحلية وفي الأسابيع التالية سنبدأ بالتصدير إلى مصر والأردن".

وشركة نوبل إنرجي، التي تتخذ من ولاية تكساس الأميركية مقرا لها، هي شريك رئيسي في استخراج الغاز من حقل ليفياثان.

وكانت إسرائيل قد وقعت مع مصر في فبراير العام الماضي اتفاقا لتزويد الأخيرة بالغاز الطبيعي لمدة عشر سنوات بقيمة 15 مليار دولار.

وقال رئيس الوزراء السابق بنيامين نتنياهو آنذاك "أرحب بالاتفاق التاريخي على تصدير الغاز الإسرائيلي إلى مصر، الذي سيدر المليارات على خزينة الدولة، لإنفاقها على التعليم والصحة، ويحقق الربح لمواطني إسرائيل".

وكان شتاينتس قد قال في يناير الماضي إن "تطوير حقل الغاز ليفياثان سيغير الاقتصاد الإسرائيلي لعقود قادمة، وجلب المليارات من الدولارات لإيرادات الدولة ومواطنيها والأهم من ذلك سيسمح لإسرائيل بالتوقف عن استخدام الفحم الملوث".

وذكرت شركات طاقة إسرائيلية مطلع أكتوبر الماضي أن إسرائيل سترفع بشكل كبير كمية الغاز الطبيعي، التي تعتزم تصديرها إلى مصر بموجب اتفاق "تاريخي".

وينطوي الاتفاق المعدل على زيادة بنحو 34 بالمئة في الصادرات ليصل إلى قرابة 85 مليار متر مكعب من الغاز وستتواصل حتى عام 2034.

انقلابات استراتيجية لتوريد الغاز

أسواق حلب القديمة تبحث عن بريقها التاريخي

يسابق تجار مدينة حلب السورية الزمن من أجل إعادة الحياة إلى الأسواق القديمة مرة أخرى بعد سنوات من الخراب الذي تسببت فيه الحرب، رغم أن إصلاح المحلات وإزالة الركام والنفايات من الشوارع لا يزال يحتاج لعناية أكبر.

حلب (سوريا) - يحدو تجار أسواق حلب القديمة أمل كبير في عودة الروح مجددا إلى المدينة السورية، التي تحاول النهوض من ركام الحرب.

ورغم أن مشاهد الدمار الهائل الموجودة تعطي شعورا باليأس لمعظم الزائرين الغرباء إليها، لكن بالنسبة للسكان، فإن تلك المشاعر لم تعد موجودة لديهم، ويعملون على إعادة الحياة التجارية والألق القديم إلى بعض تلك الأسواق في المدينة القديمة.

ومع أن الأضرار، التي لحقت بالجزء الشرقي الذي سيطر عليه المسلحون سابقا، كانت كبيرة، لكن الدمار، الذي حدث هناك والصعوبات الناشئة عن العقوبات الغربية على دمشق لم تثن أهل حلب عن إعادة بناء مناطقهم بأيديهم.

ولا تزال عملية الإصلاح وإعادة البناء على نطاق صغير نسبيا في بعض الأسواق والساحات في شرق حلب، مستمرة منذ عودة المدينة بالكامل تحت سيطرة الحكومة السورية في أواخر عام 2016.

وتقريبا، فإن جميع الطرق في المدينة القديمة أعيد فتحها وتم تنظيفها بجهود أهلية وحكومية، ولا يزال الضرر في المباني واضحا ويسبب قشعريرة عندما يحاول المرء تخيل ما حدث هناك.

ومع ذلك، وفي خضم هذا الدمار، تبرز الحياة على شكل ورقة خضراء في قلب الصحراء، تسعد العين وتطفئ العطش بعد رحلة متعبة.

وتحولت الجدران الباردة الرمادية والأرضيات الحجرية الوعرة في الأسواق القديمة إلى مكان ساحر يخلط بين روح العمارة القديمة ونضارة المكان الجديد.

وبدا أصحاب المتاجر سعداء باستعادة أعمالهم مرة أخرى بعد ثماني سنوات من إغلاقها بسبب الحرب ووجود المسلحين في تلك المنطقة.

وكان التجار قد شرعوا خلال ديسمبر الماضي في سوق السقطية، التي تعود إلى قرون ماضية، وهو جزء من منطقة أدرجتها منظمة اليونسكو على لائحة التراث العالمي، في إزالة الأنقاض التي خلفتها الحرب، بينما كان آخرون يتسلقون سقف هذا السوق المسور لإصلاحه.

وقال المهندسون حينها إن الأمر سيستغرق منهم ستة أشهر على الأقل لإعادة بناء وتأهيل السوق. وقد تم إصلاح السوق بالكامل وإعادة فتحها في أكتوبر الماضي.

وكان مروان غوثي، البالغ من العمر 70 عاما، يعمل في متجره في سوق السقطية منذ 1967 قبل أن يغادرها عندما اندلعت الحرب في سوريا.

والآن، عاد إلى متجره لبيع الفواكه المجففة والمكسرات ورغم أنه رجل عجوز، إلا أنه ما زال يأمل في أن يصبح الغد أكثر إشراقا في حلب.

وقال غوثي لوكالة شينخوا الصينية "عندما تم تحرير المنطقة وانتهت المشاكل تمكنا من العودة بمساعدة الجمعيات المحلية. لقد ساعدنا بعضنا البعض على العودة إلى متاجرنا وشركاتنا وتحولت حياتنا من اليأس والكآبة إلى الأمل".

وقال أحمد كرازة، وهو جار غوثي، والذي يبيع الأشياء ذاتها، إن "المتاجر والشركات في السقطية ستكون أفضل عندما تتم إعادة تأهيل المناطق المدمرة والمحيطة بها".

وأضاف "عندما تتم إعادة تأهيل المناطق المحيطة بنا، سيصبح العمل أفضل وستكون الأسواق قريبة من بعضها البعض مرة أخرى، وهذا سيشجع المزيد من الناس على القدوم لزيارة السوق".

البنك الدولي:
خسائر مدينة حلب وحدها من الحرب تبلغ 102 مليار دولار

وتعدّ سوق السقطية واحدة من الأسواق القليلة التي تم إصلاحها في حلب القديمة. وحاليا، يتم تنفيذ أعمال إعادة التأهيل في سوق الخابية.

وتتم إعادة تأهيل السوق بمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهو واحد من العديد من برامج المنظمات الأخرى المهتمة بإعادة تأهيل المناطق في حلب القديمة.

ونسبت شينخوا لمدير المشروع في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عامر قواف قوله إن "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مهتم بعملية إعادة التأهيل، وليس إعادة الإعمار، حيث إن إعادة التأهيل تشمل الترميم وليس البناء من نقطة الصفر".

وأضاف "لذلك نحن نقوم بعملية إعادة التأهيل في هذه السوق مثل إعادة الأحجار إلى شكلها الأصلي وإظهار الطابع الأثري للسوق لأن هذه السوق قديمة".

ويقول باسل الزاهر، وهو مهندس سوري مشرف على المشروع في سوق الخابية، إن إصلاح الأسواق القديمة أمر صعب لأنه يتطلب الكثير من الدراسات لإعادة المناطق القديمة إلى شكلها الأصلي.

ويؤكد أن حوالي 30 بالمئة من المحلات التجارية والبالغ عددها الإجمالي 109 متاجر بسوق الخابية مفتوحة وبعد الانتهاء من هذه المهمة سيتم فتح المزيد من المتاجر.

وأشار إلى أن العديد من الشركات والمؤسسات مهتمة بالاستثمار في إعادة إعمار حلب القديمة، مشيرا إلى أن هناك مشكلة في تمويل مشاريع الترميم نتيجة للعقوبات الغربية في سوريا.

وقال إنه في الشهر المقبل، ستبدأ أعمال البناء في سوق خان الحرير أو سوق الحرير، التي تعود إلى القرن السادس عشر.

وتعتبر حلب العاصمة الاقتصادية لسوريا، وتتواجد فيها أكبر المدن الصناعية وهي الشيخ نجار، التي كانت تصدر الأقمشة والألبسة وغيرها من الصناعات السورية إلى مختلف أنحاء العالم.

ووفق البنك الدولي تصل خسائر حلب من مجموع خسائر الناتج الإجمالي المحلي إلى نحو 102 مليار دولار، كما ارتفعت مستويات الفقر حتى 85 بالمئة، وبلغت نسبة البطالة حوالي 60 بالمئة.